

- القاتل والضحية في مسجد عفريني لإبراهيم اليوسف
- 35 عاماً ولا زالت أفلة البارزانيين مستهرة شفان إبراهيم
- الفرق بين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني معاذ يوسف
- لقاء العدد مع الشاعر والناقد وحى الدين اللذقاني

رؤية العدد

الأزمة السورية تدخل عامها السابع



ولا زالت الدول العظمى عاجزة على إيجاد حل لها، طالما اعتبرها الجميع أزمة سياسية و بالتالي تحتلج إلى حل سياسي وفق منظور تلك الدول تعتبر انتصارات النظام عبثية لا جدوى منها -خاصة تأتي على خلفية احتلال روسي إيراني مشترك في سوريا، وليس وليد قوة النظام و بالتالي من غير ممكن عودة النظام إلى مربع ما قبل الثورة .

الثورة السورية مستهرة و مستترة، و إن كانت الأهداف اختلفت البداية كانت المطالبة بإسقاط نظام الأسد بكل مرتكزاته، و رهوزه -الآن خرجت الأزمة من إطارها الداخلي باتجاه التدويل . لذلك حتى الحل بات بيد الدول العظمى خاصة الولايات المتحدة و روسيا -لذلك تتركز الجهود حول إعادة الروح إلى المفاوضات في جنيف أو سواها- مع زوال أو ضعف الهجومات المسلحة سواء المحسوبة على المعارضة أو ولها المصنفة على لوائح الإرهاب العالمي .

الأزمة السورية بهتلف جوانبها يأتي حلها من ضمان أمن إسرائيل بالدرجة الأولى- و من ثم السعي لإعادة إنتاج نظام جديد مطعم بالمعارضة وفق دستور جديد يعترف بالتعدد القومي و الطائفي في سوريا وفق شكل من أشكال اللامركزية . قد تكون الفدرالية إحدى تلك الأشكال المقترحة بها يضمن خصوصية الوضع السوري و التكوين الهجوعي .

اللجنة الدستورية الهزوع تشكلها من المعارضة و النظام قد تكون إحدى خطوات البداية لحل الأزمة...
دالها و في حالات مشابهة لوضع السورية قضية التمثيل تثير إشكالية قد تكون ظاهرياً -دالها العبرة في التأثير و التواجد و قضية التمثيل الكمي ليست بتلك المستوى التي تعرفل عمل تلك اللجنة أو غيرها...

و مؤخرًا أثر الكثير عن تمثيل المجلس الوطني الكوردي بعضوين في اللجنة الدستورية -أود القول أن ما يمهنا هو النتيجة . فإذا استطعنا تحقيق مطالب شعبنا أنذاك لن يكون التمثيل عاقلاً أمهنا.

المجلس لديه برنامج سياسي واضح لسوريا المستقبل -هو إحدى أعدهة الحل السياسي -طالما المجلس الوطني الكوردي جهة سياسية -و حسب الهعطات انتهت مرحلة العسكرية و بدأت مرحلة الحلول السياسية -لذلك المرحلة هذه هي مرحلة المجلس و الجهات التي تعتهد العمل السياسي ونهج لها .

لذلك يجب أن نلج بالتتمثيل السياسي للمجلس الوطني الكوردي- خاصة أن النضال السياسي مرادف -قد نخفق في هذه المرحلة -لكن المؤكد أن النصر سيكون حليف المجلس .

ليس دفاعاً عن دبلوماسية المجلس - لكن لجنة العلاقات الخارجية دالها كانت نشطة و فعالة و حققت الكثير من المكاسب عجز آخرون عن تحقيقها- طالما تأملوا التواجد إلى جانب المجلس الوطني الكوردي-

قد تكون إحدى أسباب نجاح دبلوماسية المجلس دعم حكومة إقليم كردستان للاهتدود سواء مادياً أو من خلال فتح قنوات اتصال مع المجتمع الدولي-

طبعاً لكي نكون أقوياء في حوارات صياغة الدستور الجديد يستوجب توحيد الموقف و البهت الداخلي الكوردي -و المجلس الوطني الكوردي قدم أكثر من خطوة بهذا الاتجاه -لكن إدارة حزب الاتحاد الديمقراطي كانت الرفضة لفكرة توحيد الموقف الكوردي -ار من خلال ممارساتها الاستبدادية و بالتالي محاولات الهيمنة على المجتمع الكوردي و مصادرة إرادة الشعب الكوردي بالإضافة إلى التحكم بمصادره الطبيعية و العمل لصالح أجندة إقليمية و دولية

إن استهوار تشردو الحركة الكردية في سوريا سيكون له أكبر الأثر على تحقيق مكاسب حقيقية وثيقة دستوريا لصالح شعبنا -و سينعكس بالسلب على مستقبل كردستان سوريا .

إذا و لا بد تبني خطاب وطني واقعي يضمن حقوق شعبنا الكوردي من قبل أطراف الحركة الوطنية الكردية في سوريا . و يتحقق ذلك من خلال البدء بإجراءات بناء الثقة بين أطراف الحركة و اول تلك الإجراءات إطلاق سراح معتقلي الرأي في سجون PYD و إغلاق ملف الاعتقال السياسي بشكل نهائي . و فتح مكاتب و مقرات المجلس الوطني الكوردي و أجزابه- و من ثم القيام بإجراء حوارات واسعة تضمن عودة الهام إلى مجارها خدمة للأجندة الوطنية الكردية

دأبت الوساطات السياسية والدبلوماسية الدولية على متابعة العول وتضاصر الجهود نحو وضع الترتيبات اللازمة لحل السياسي للأزمة السورية . لاسيما بعد التوافقات النسبية التي حصلت بين أطراف الصراع حيث وضعت قهوة هلسنكي بين الرئيسين الأمريكي دونالد ترامب والروس فلاديمير بوتين المنسس اللازمة لهذه التوافقات . ومع ذلك لا يخلو الموضوع من عمليّة (شد الحبل) كل نحو مشروعاً وأهدافه وهراميه . فروسيا تظل تنسق مع النظام ما أمكن سواء لجهة المعارك والحروب التي تدور رحاها في بعض مناطق سوريا ضد هذه الجهة أو تلك أو لجهة الترتيبات السياسية ومنها موضوع اللجنة الدستورية والإجراءات الأخرى في هذا الصدد . أما أمريكا ومعها دول الحلفاء تسعى لإنهاء الدور الإيراني في سوريا في توجه نحو إخراج قواتها مع ميليشيا حزب الله اللبناني ذلك لدرء المخاطر على أمن إسرائيل وفي خطوة لتجسيم الدور الإيراني على مستوى عهوز أزمات المنطقة خاصة وأن وضع إيران اليوم لا يحسد عليه بل يزداد سوءاً على الصعيد الاقتصادي ومربوط قبضة الريال إلى الحضيض بعد فرض العقوبات الاقتصادية عليها من جديد . هذا ناهيك عن الاحتجاجات الجماهيرية المستهرة التي تعم البلاد نتيجة سوء الأحوال المعيشية والسياسية . ما يوحى إلى تزايد الأزمات الخائفة التي تذهب بالبلاد إلى المصير الهجوعول ..

كما تسعى أمريكا للتوافق مع تركيا كونها حليفاً التاريخي ولها شأنها في الأزمة السورية . لكن هذا السعي ربما يتعثر بين الحين والآخر ولا يلق القبول اللازم من الجانب التركي بسبب قضايا خلافية أو شروط تركية قد تكون تعجيزية بالنسبة لأمريكا . ومع كل ذلك يبدو أن أمريكا تعمل على محورين الأول يخص الأزمة السورية والثاني يعو على أزمات المنطقة برمتها من خلال ممارسة هجومات خدعة ومشروعها الاستراتيجي في المنطقة ..

إن الأزمة السورية تسير نحو الحلول النسبية . لكن ربما الحل السياسي المنشود وإحلال الهدوء والاستقرار محل القلاقل والمعارك والحروب قد يأخذ وقتاً آخر أطول مما يتوقع . لأن سلال الهبعوث الدولي ديمستورا الأربعة بهامي (محاربة الارهاب . الدستور . الحكم الانتقالي . الانتخابات) لا تزال في مراحلها الأولى . فمحاربة الارهاب لا تزال بين الهد والجذر حيث داعش يختفي ويظهر من جديد وبقوة . كما أن اللجنة الدستورية تتراوح دون تقدم يذكر . هذا إلى جانب انتقال لقاءات أستانا إلى سوتشي . واختفاء مؤتمرات جنيف التي هي المرجعية السياسية وهي التي بنيت عليها الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة . وعلى العهوز تبقى الأزمة السورية هائلة إلى حين ولو وضعت لها الحلول الترقيعية الفنية بين وقت وآخر ..

تم نقلهم إلى بغداد ثم تسليمهم إلى مديرية الأمن العامة ثم نقلهم إلى منطقة تابعة لمحافظة السماوة ويتم تنفيذ حكم الإعدام من قبل مختصين بتنفيذ عمليات إرهابية ضد الإنسانية ودفن قسم منهم وهم أحياء. كما تم تخصيص مجموعة من قيادات ووجهاء البارزانيين لتحويلهم إلى محكمة الثورة إحدى أبشع وأساء محاكم التاريخ التي كانت تشبه محاكم التفتيش. وأصدرت بحق هؤلاء حكم الإعدام حتى قبل عقد جلسات المحكمة، وفق ما عُرف من الأسماء بحسب إحدى الوثائق:

قررت رئاسة محكمة الثورة في العدد 1446 / ج / 1983 وبتاريخ 30 آب عام 1983 : برئاسة عواد حمد البندر وعضوية الحقوقي داوود سلمان شهاب والمقدم الحقوقي طارق هادي شكر وأصدرت باسم الشعب القرار الآتي: الحكم على كل من: (صابر مصطفى محمد ، عبدالسلام البارزاني ، نورزاد لقمان مصطفى البارزاني، آزاد لقمان مصطفى البارزاني، صلاح لقمان مصطفى البارزاني، بيداد لقمان مصطفى البارزاني، عماد عثمان احمد محمد البارزاني، نور الدين محمد صديق محمد البارزاني، إسماعيل فقي كولا البارزاني، رمزي عبدالله سليم البارزاني، أمين عثمان هميرة البارزاني، رجب إسماعيل حسن البارزاني، قادر نعمان جهور البارزاني، مجيد عبدالله سليم البارزاني، حكيم سعيد حسن البارزاني، سبهان إسماعيل عبدالسلام البارزاني، زبير عبدالله سليم البارزاني، حسن ذياب در البارزاني، دلدار علي محمد حاجي البارزاني، إسماعيل مصطفى محمود البارزاني، عبدالباري سليمان عبد السلام البارزاني ، احمد محمد عبد السلام البارزاني) بالإعدام شنقاً حتى الموت ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة مع العلم لم يتم تحرير شهادات الوفاة لهم .. وكان من ضمن الشهداء خمسة وثلاثين أنساناً من أسرة البارزاني ومنهم أولاده وأحفاده وأولاد أخوته وغيرهم من الشهداء..

لم تستطع أي من الحكومات الدموية التي حكمت العراق منذ الاستقلال عن الإنكليز وحتى اليوم، من تجاوز عقدة البارزانيين. لم يستطيعوا النيل منهم وإنهاتهم، ولم يتمكن أحد من تجاوزهم في أي حوار أو مفاوضات. الرقم الصعب، والمعادلة المستحيلة للتجاوز. حتى في الفترات التي تواجدت فيها أحزاب كوردية في بغداد، لم تقبل الحكومات العراقية التفاوض في غياب الديمقراطي والرئيس مسعود البارزاني.

فمنذ مفاوضات حكومة عبدالرحمن البرزاني 1966، والمفاوضات بعد انقلاب 17 تموز 1986، ومفاوضات 1991. كان الشرط الأساسي لجميع تلك الحكومات العراقية تواجد قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني في سدة المفاوضات. لدرجة أن رئيس النظام العراقي في التسعينيات اشترط على جلال طلباني الذي ترأس وفد التحالف الكوردستاني تواجد مسعود البارزاني في قيادة المفاوضات، لعلم كل هؤلاء باستحالة تطبيق أي قرار على الشعب الكوردي في العراق دون موافقة البارزاني لهذا لم يكن غريباً أن يدعوا العبادي إلى إبعاد الرئيس مسعود البارزاني عن دائرة القرار والمفاوضات وأي شيء آخر يرمز إلى السيادة الكوردية، ولم يكن غريباً أيضاً مواقف أطراف كوردية عراقية دعت إلى نفس الدعوات والشروط. وليس بالغريب أن تحاول أحزاب تنشط في كوردستان سوريا السعي نحو محاربة البارزانية والبرزانيين ونسف وتشويه سمعة الرئيس البارزاني، في سعيها منها نحو قطع أي صلة فكرية سياسية بينهم وبين الشعب الكوردي في كوردستان سوريا.

وهم محقون في أحلامهم ومخططاتهم، لسبب وحيد؛ الطفافة لا يستطيعون العيش في سلام وأمان، في ظل تواجد أحزاب لا تقبل التنازل عن تطلعات الشعب الكوردي، خاصة وإنهم اعتقدوا أن إنهاء البارزانيين سهل جداً، والطريق الوحيد للسيطرة هو في إبعاد أي أثر لتيار البارزاني القومي.

35 عاماً ولا زالت انفلة

البارزانيين مستمرة



شفان إبراهيم

/ 35 / عاماً مضت. والذاكرة الكوردية لما تزل ترفض اختزال الصور والمشاهد عبر اللوحات أو المعارض الفنية أو حتى الاستدكار فقط. إنما أضحت المآسي والتفرد بتأليف الأحران والاستفراد ببشاعة القتل على الهوية الشخصية الكوردية صنوان.

القتل العمد، أو القتل على الهوية. شعار الحكومات المتعاقبة على سدة العراق. والمشارك الأبرز بينهم، لزومية قتل الكورد على هويته القومية. أخفى نظام البعث العراقي 12 ألف شاب، وأنفال كرميان، وقصف حلبجة، والتعريب والترحيل القسري والاعتداءات الإرهابية ووحرب إبادة أكثر من (182) ألف إنسان كوردي.

عقود من الضيم، قابله عقود من النضال. مئات الآلاف من المؤنفلين والمخطوفين ودفن الأحياء، قابله ثبات وإصراراً على المضي نحو بارقة شمس الأمل. لم تخبو جذوة النضال، ولم تلن عزيمة الرجال.

يشعر البارزانيون بالفخر لما قدموه من تضحيات لأجل الخلاص واستقلال شعب كوردستان. تعرضوا للكثير من المآسي، طوال القرن العشرين بدءاً من 1905 بانطلاق ثورة عبد السلام البارزاني من أجل استقلال كوردستان، حينما أحرقت ودمرت قرية بارزان 16 مرة من قبل أعداء شعب كوردستان، لكن بارزان لم تخضع أبداً للعدو ولم تستسلم، ولم تكسر إرادتها أبداً واستمرت على مبدأها، أن المبدأ الذي يفتخر به وتربى عليه البارزانيون، مبدأ لا يقبل الظلم والذل، تربية فيها الدين أخلاق، وحياة الخضوع موت، والموت من أجل الحرية حياة.

كان رئيس النظام العراقي الأسبق قد أصدر فرماناً تحت إشراف وتنفيذ مدير الأمن العام آنذاك فاضل البراك، بخروج قوات كبيرة من الضباط والمراتب من مديريات أمن أربيل وأهواج الطوارئ من عدة محافظات وتشكيلات من الحرس الجمهوري، للتمركز في نقاط قريبة من مناطق تجمع العوائل البارزانية وفق خطة سرية محكمة. ثم بوشر بتجميع تلك العوائل البارزانية من مجمعات كانت تسمى قوشتبه، القادسية، القدس، وبعد ذلك في ميركاسور، وحريز ضمن قاطع شقلاوة ومجمع ديانا ضمن قاطع راوندوز ومجمع سور في قاطع قضاء الزبير ومجمع بحركة. كانت ساع الصفر هي إلقاء القبض على جميع تلك العوائل حتى ضمن بغداد وشملت كل من عمره / 9 / وما فوق.



لم الشمل . . . الحلم المستحيل

إعداد أفين حاجو



أما نالين فقد سافرت الى كوردستان العراق لتحاول ان تسافر الى تركيا تهريبا من هناك لتصل قبل موعد مقابلتها في السفارة الألمانية، وبعد رحلة شاقة وصلت لكنها أيضا تعرضت للاعتقال من السلطات التركية التي أخذت موبايهاقائلة : بدأت الشرطة تسأل عن الأسماء الكردية الموجودة على موبايي (ديلمان، لورين) وعن صلة قرابتي معهن، وعملهن، واضطرت إلى الانتظار خمسة عشر يوما حتى سمح لي بالتنقل ضمن الأراضي التركية للوصول إلى موعد مقابلتي ولحسن الحظ وصلت قبل يوم من موعد المقابلة وقضي الأمر والحمد لله. لم تكن نسرين أكثر حظا سيدة متزوجة ولديها طفلان، عانت الأمرين أيضا وما زالت تحاول اجتياز الحدود التركية من أجل المقابلة مع السفارة، لكن فاتها موعد المقابلة دون ان تتمكن من ذلك. تقول (نسرين ليبي) :مضى علي وأنا أنتظر معاملة لم الشمل مع زوجي المهاجر وحين انتهت المعاملة وحدد موعد المقابلة منعتني الإجراءات المشددة على الحدود من الوصول وإجراء المقابلة للاتحاق مع أطفالي بالدهم وولتم مرة أخرى .

وتكمل حديثها بصوت يغلب عليه نبرة الأنين ها أنا أنتظر موعدا آخر منذ ستة أشهر لعلي استطيع اللحاق بموعد جديد.

هذا غيض من فيض، حالات ثلاث من آلاف حالات لم الشمل التي تتعسر بسبب منع السلطات التركية لعبور السوريين من أجل استكمال إجراءات لم الشمل مع عائلاتهم، وقد مات الكثيرون على الحدود خلال تعرض القوات التركية لهم بإطلاق النار، وتعرض الكثيرون الى جروح وإصابات جسدية ونفسية. أما عبير والتي بدأت تتحدث عن قصة حب كانت جميلة بينها وبين شاب من حينها :كانت سنوات جميلة مضيئها سوريا كنا نحب بعض بشغف إلى أن تقدم سامر لخطبتي رسميا من أهلي وبسبب الظروف والأوضاع قرر السفر واللجوء لأوروبا والتي أصبحت حلم كل شخص في مدينتي حاولت منعه إلا أنه أقنعني بالسفر حتى وافقت ،سامر الذي ودعني على أمل اللقاء قريبا ولم الشمل وصل سامر إلى (جَنَّة السوريين) حيث الخلاص الذي تمناه كل سوري مضى سامر إلى المدرسة وتعلم اللغة وأكمل وقد حصل على الإقامة إلا أنه لم يستطع تنفيذ وعده في لم شملنا لأن إقامته كانت لمدة سنة واحدة ومرة سنتان ولازال الوضع كماهو بدأت المشاكل بين عائلتي بسبب طول مدة الخطبة فنحن في مجتمع شرقي نصغي لألسنة الأشخاص من حولنا طلب أهلي أن يجدولي طريق تهريب لألحق بخطيبي إلا أن الوضع المادي لعائلته لم يكن يسمح لأنه يكلف الكثير ومضت الأيام وبدأت المشاكل تزداد حتى انتهى بنا إلى الانفصال تصمت قليلا في شرود ثم تتابع أجل الحب الذي دام أعوام في الخفاء انطفأ عندما أبصر للنور أنتهى هكذا دون وصال تبا لهذه الحرب اللعينة تبا لأوروبا وبلاد الغرب هكذا أنهت حديثها وهي حزينة .

المطلوب من المنظمات الإنسانية وهيئات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية أن تجد حلا لمأساة النساء والأطفال الذين يريدون اللحاق بعائلاتهم عبر لم الشمل بالتواصل مع سلطات البلدان المحيطة بسورية وإيجاد آلية تسمح لمن لديه موعد مع السفارات الغربية بالعبور لانجاز معاملته دون أن يضطر إلى المخاطرة بروحه وصحته من أجل مقابلة مجرد مقابلة. . . . فهل من مجيب!؟

الحرب المستمرة في سوريا لم تكتف بإزهاق الأرواح وخراب العمران والشجر، بل امتدت إلى النسيج الاجتماعي ففتته، وإلى العلاقات الاجتماعية فهددت العائلة الواحدة وأصبحت الزيجات التي تحصل بين طرفين تفصلهما آلاف الكيلومترات أمرا معتادا، وأصبحت هناك الكثير من المشاكل والمعوقات في وجه الشباب والشابات في اختيار شريك العمر واللقاء به لبناء حلمهم الموعود الذي كثيرا ما تجعله الحرب حلما موعودا.

شيرين ح.تحدثنا عنها قائلة : تقدم لخطبتي شاب ثم اضطر إلى الهجرة كونه مطلوب للخدمة الإلزامية، رغم انه آخر إخوته الذين هاجروا قبله وتركوه للاهتمام بأهله وإكمال دراسته الجامعية، لكنه ترك الدراسة وسلك طريق الهجرة كغيره من الشباب على أمل أن ألحق به عن طريق (لم الشمل) - حالما يستقر بأرض الأحلام / أوروبا/ لكن القدر وقوانين الهجرة عاكسته، فبعد أن حصل على الإقامة وبدأ بمعاملة لم الشمل فوجئ بأن القوانين تمنع ذلك لأن عمري أقل من 21 عاما، ويجب علي الإنتظارثلاثة أعوام حتى أبلغ العمر المطلوب للم الشمل.

وها قد مرت على خطوبتي عامان ونصف العام وعلي انتظار انتهاء الموافقة على لم الشمل أعواما أخرى الأمر الذي دفع بي لمحاولة اجتياز الحدود التركية عن طريق التهريب عبر حدود كردستان العراق مع تركيا، لكنني تعرضت إلى التوقيف ليومين في إحدى السجون التركية لتقوم السلطات التركية بإعادتي مع خمسين سوريا إلى منطقة قريبة من عين ديوار وتركونا في العراء ولم يكن بوسعنا سوى المشي نحو أقرب قرية لتندبر أمرنا بعد أن أخذوا كل المعلومات المطلوبة منا.وفي محاولة أخرى قام أهل خطيبي لاحقا بالاتفاق مع مهرب آخر مقابل مبلغ كبيرمن المال على أساس أن الوصول مضمون وأخذني المهرب مع مجموعة من ثمانية أشخاص، لكن هذه المرة أيضا كشفتنا عناصر الجيش التركي وقاموا بإطلاق النار علينا مما أدى إلى وفاة شاب مسيحي كان معنا في المجموعة وقد توفي أمام عيني مما أصابني بصدمة نفسية وبقي لساني معقودا ليومين من الخوف حتى انتهت في اليوم التالي ان هناك حروفا شديدة في رجلي نتيجة الرصاص ولم أشعر بها من هول الصدمة..

مازلت أبحث عن وسيلة لألتقي بخطيبي، لكنني لن أغامر أريد وسيلة آمنة بعدما عانيته على طرق التهريب.

لذلك، ترى أن أي خطوة لإعادة الخدمات يجب أن تكون ملزمة بحراسة أمنية من المركز. ولم تكن دمشق متعجلة لإجراء مفاوضات مباشرة لاستثمار حقول النفط والغاز، وهي تفضل التعاطي عبر وسطاء، باتوا «أمراء حرب»، جمعوا مئات ملايين الدولارات عبر نقل صهاريج النفط من حقلي الرميلان وعمر إلى مصفاة حمص.

لم يكن الوفد الأمني، الذي غاب عنه السياسيون والحكوميون، مستعداً لبحث اللامركزية أو الإدارات الذاتية، بل هناك قناعة بأن القانون رقم «107» الذي يتحدث عن مجالس محلية تابعة لوزارة الإدارة المحلية، كاف لمعالجة الشواغل الكردية، إضافة إلى بعض «التنازلات» المتعلقة بحقوق الأكراد اللغوية والاحتفالية والخدمة. الواضح أن دمشق تستند في تشدد موقفها لثلاثة أمور: المكاسب العسكرية الأخيرة قرب دمشق وحمص وجنوب سوريا، والدعم الروسي جواً والإيراني براً، والرهان على أن الأميركيين سيفقدون سوريا وأن الوقت لصالح دمشق. وهناك رهان رابع خفي؛ القدرة على تطويق المنطقة الشرقية باختراقات نابغة من تحالفات سابقة مع عشائر عربية أو تنظيمات كردية. لذلك، لم تقم دمشق بإعلان بيان رسمي عن اللقاءات، واكتفت ببضع كلمات نقلًا عن «مصدر مطلع» تضمنت نفيًا لبحث موضوع اللامركزية.

وأمام هذه الفجوة، كان «الإنجاز» الوحيد للقاءات رفع الحظر في دمشق عن ذهاب هنيين وخبراء لإصلاح عنفات توليد الكهرباء في سد الطبقة على نهر الفرات، وموظفين لمنشآت صحية، مع بطء شديد في تشكيل لجنة مشتركة لبحث التعاون المستقبلي ضمن «لعبة شراء الوقت».

من هنا، جاء اقتراح كردي جديد لإحداث اختراق: التعاون معاً لنش هجوم على عفرين وإدلب... أي إعادة عقارب الساعة إلى الوراء واستحضار التعاون السابق بين دمشق و«حزب العمال الكردستاني» بزعامة عبد الله أوجلان ضد تركيا.

المشكلة في هذا الرهان، هو الانطباعات الخاطئة لكل طرف عن «حليفه»... روسيا لم تسمح لدمشق بتقديم المعاونة لـ«وحدات حماية الشعب» الكردية في عفرين بداية العام، بل إنها تخلت عن «الوحدات» لصالح تركيا. كما أن روسيا لم تسمح لقوات الحكومة بشن عملية شاملة ضد فصائل معارضة وإسلامية في إدلب. أيضاً، فإن الأميركيين؛ حلفاء «قوات سوريا الديمقراطية» شرق نهر الفرات، عقدوا اتفاقاً مع تركيا لحل ملف منبج وقد يكون على حساب «وحدات الحماية».

قد يعيد التاريخ نفسه: يخيب الروس دمشق في إدلب، ويخيب الروس «الوحدات» في عفرين، ويخيب الأميركيون «قوات سوريا الديمقراطية» شرق الفرات كما خيبهم الروس في «درع الفرات» و«غصن الزيتون».



دمشق والاكرد او هام متبادلة

ابراهيم حميدي

زيارة وفد «مجلس سوريا الديمقراطية» الكردي - العربي إلى دمشق لم تكشف عمق الفجوة بين الطرفين فحسب؛ بل انطباعات خاطئة لكل طرف عن «خصمه» الجديد الذي كان «حليفاً» في سنوات سابقة... أيضاً، عدم دقة رهان كل منها على حليفه الدولي؛ واشنطن بالنسبة إلى الأكراد، وموسكو بالنسبة لدمشق.

بالنسبة لوفد «سوريا الديمقراطية»، جاء إلى دمشق متسلحاً باعتقاده أن التحالف الدولي ضد «داعش» بقيادة واشنطن، باق في شمال شرقي نهر الفرات. قادة أكراد عسكريون وسياسيون يعتقدون أن الرئيس الأميركي دونالد ترمب لن يسحب قواته من شرق سوريا لسببين: الأول؛ تقليص النفوذ الإيراني وقطع طريق طهران - بغداد - دمشق - بيروت. الثاني؛ هزيمة تنظيم «داعش» وعدم ظهوره ثانية... أي؛ عدم تكرار ترمب خطأ سلفه باراك أوباما عندما انسحب من العراق.

ذلك، فإن وفد «سوريا الديمقراطية»، رفع سقف توقعاته: البدء أولاً بعودة الخدمات من كهرباء وصحة ومياه وتعليم في مناطق «قوات سوريا الديمقراطية»، التي تشكل ثلث مساحة سوريا البالغة 185 ألف كيلومتر مربع، إضافة إلى التوصل إلى صيغة مباشرة تخدم «المصلحة المشتركة» لاستثمار حقول النفط التي تشكل 90 في المائة من الإنتاج السوري، والغاز الذي يشكل نحو نصف الإنتاج الوطني.

بالنسبة إلى الوفد الزائر، فإن النجاح في «إجراءات بناء الثقة» يؤدي إلى الانتقال إلى المرحلة الثانية التي تشمل سيطرة «الدولة السورية» على معابر الحدود مع العراق وتركيا ونشر أجهزة الأمن، إضافة إلى بحث صيغة للتجنيد الإجباري لشباب المنطقة الشرقية وعلاقة الـ75 ألف مقاتل من «قوات سوريا الديمقراطية» بالجيش السوري المستقبلي.

أما المرحلة الثالثة، فستتناول طبيعة الحكم - النظام السوري. الوفد، يعتقد أنه قادر على فرض صيغة «الإدارات الذاتية»، خصوصاً بعدما شكل مجلساً للتنسيق بين الإدارات في المحافظات الثلاث المسكدة ودير الزور والرققة والمناطق ذات الغالبية الكردية والكردية. في المقابل، بدا أن دمشق، من خلال الكلام القليل لوفد «مجلس الأمن الوطني» الذي رأسه اللواء علي مملوك مع زواره من شرق سوريا، ليست في عجلة من أمرها. كان واضحاً، بحسب المعلومات، أن دمشق تتحدث عن «خطوط حمراء»؛ هي: السيطرة على جميع المعابر الحدودية بما فيها تلك الخاضعة لسيطرة «قوات سوريا الديمقراطية» مع العراق وتركيا، ورفع العلم الرسمي على جميع النقاط الحدودية والمؤسسات العامة، وعدم قبول «أي خطوة انفصالية».

المجتمع المدني و مستقبل الصراع السوري سيرة الشيخ علي

على الرغم من كل التحديات التي مرّ بها المجتمع المدني السوري، إلا أنه كان مصدر التماسك المجتمعي الوحيد خلال السنوات السبع المنصرمة. قام المجتمع المدني بدور أساسي في دعم وحماية وإيقاظ مجموعات واسعة من المدنيين، وتحضيرهم لمرحلة ما بعد الصراع. سيلعب المجتمع المدني دوراً جديراً في توجيه السياسات وسبل الحماية وبناء مؤسسات الدولة وإرساء سلام مستدام واستقرار مجتمعي.

من شبه المستحيل افتراض إعادة بناء القطاع العام في سوريا دون إشراك المجتمع المدني، حيث أن الأخير قد نجح بفرض نفسه كضرورة، سواء لجهة الدور الذي لعبه، وما يزال، خلال الصراع، والذي جعل منه الممثل والحامي والمدافع عن حقوق شريحة واسعة من المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، هناك دور متوقّع ومرجو من المجتمع المدني يتمثل في رسم استراتيجيات الحوكمة الرشيدة في مرحلة ما بعد الصراع، وهي مرحلة بدأ المجتمع الدولي والسوريون التحضير لها.

منذ 2011، لعب المجتمع المدني السوري دوراً جوهرياً في سياق الحرب في سوريا، حيث تأسست عدد من المنظمات والمبادرات المدنية والمجالس المحلية والمؤسسات غير الحكومية، ما زاد عن عددها منذ 1959 — أي قبل تأسيس النظام البعثي سنة 1963 — حتى قيام الثورة، وهذا يشير بوضوح إلى حرص نظام الأسد على تحجيم وحد، وأحياناً منع، كل نشاط مدني، من شأنه تهديد قوّة النظام ونفوذه. وفي المناطق الخارجة عن سيطرة النظام قد قامت هذه المنظمات بأدوار المجتمع المدني التقليدي، حيث عملت في مجالات متعددة مثل توثيق الانتهاكات وتنسيق الدعم ومساعدة ضحايا الصراع والتعليم

البدلي وحل النزاعات وبناء السلام وبناء قدرات المجالس المحلية والناشطين المدنيين. انتقالات إلى مرحلة ما بعد الصراع ودور المجتمع المدني فيها، تضعنا الظروف الحالية وجهاً لوجه مع ضرورة التفكير بكيفية إشراك المجتمع المدني في بناء القطاع العام ووضع سياسات للحكومة الرشيدة، وهي مقاربة في آليات إدارة الشأن العام تقوم على مشاركة الفاعلين الاستراتيجيين وإقامة فضاءات التواصل والتعبير معهم. أهم مكونات الحوكمة الرشيدة المشاركة الفعالة للمواطنين والشفافية والمساواة والعدالة وسيادة القانون والفعالية والكفاءة، والمحاسبة. وتعتبر هذه المكونات حجر الأساس في بناء الدولة الديمقراطية.

لا يجب التعامل مع هذا الدور للمجتمع المدني انطلاقاً من فكرة استدعائه وقت الحاجة وإنما من منطلق الشراكة.

نشأة المجتمع المدني بعد الثورة

ظهر المجتمع المدني السوري بشكله الحالي في مارس / آذار 2011 مع بداية الثورة ضد نظام الأسد. خلال عام فقط كان عليه التعامل مع واقع السلاح الذي فرض نفسه على السياق السوري. كان من الطبيعي اعتماد المجتمع المدني السوري على تمويل ودعم تقني من الخارج، بسبب غياب مصادر التمويل الداخلي له ومحاربهته وتخوينه والتضييق عليه، وأحياناً اعتقال أفراد وتصفيتهم من جانب النظام، ولاحقاً من جانب الفصائل المتطرفة. وهذا يفسر لماذا انحصر في الأغلب عمل منظمات المجتمع المدني في المناطق الخارجة عن سلطة قوات الأسد. إذ، فإن علاقة المجتمع المدني السوري بالمؤسسات الحكومية المحلية، في ظل غياب الثقة وصعوبة النفاذ إلى المعلومة والخطر الذي يتعرض له العاملون والناشطون في هذا المجال، تشرح كيف لا يمكن العبور إلى الدولة الديمقراطية والمواطنة الفاعلة دون مشاركة فعّالة وحرّة للمجتمع المدني.

إن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية في سوريا في سنوات ما بعد الثورة علاقة معقدة وأحياناً وصلت لحد التنافس. فقد تماهى عمل المجالس المحلية — التي تمثّل بديل عن الدولة الفاعلة في المناطق المحررة — في معظم المناطق مع عمل منظمات المجتمع المدني، حتى باتت العلاقة بين الطرفين تنافسية، خاصة فيما يتعلق بالتمويل المقدم من المانحين الدوليين والمنظمات الدولية في ظل غياب مصادر متنوعة ودائمة للتمويل.

يضاف إلى ذلك، أن العاملين في المنظمات كانت لهم فرصة أكبر في بناء قدراتهم عبر التدريبات التي خضعوا لها. هذه العوامل، أدت إلى اختلاط الأدوار ما بين الطرفين وتفريغ عملها من مضمونه الأصلي الذي يجب أن يقوم عليه في حالة الاستقرار السياسي والأمني، إن لجهة دور منظمات المجتمع المدني، كوسيط ما بين المواطن والدولة ومراقب لعملها بهدف حماية حقوق المواطنين، ومن جهة دور المجالس المحلية كسلطة محلية تدير شؤون المجتمع المحلي وتلبي احتياجاته، بالتنسيق والتعاون مع المجتمع المدني، في إطار علاقة تكاملية لا تكون فيها الغلبة لطرف فيها على الآخر.

ومن هنا، فإن دور المجتمع المدني في الحوكمة يتوزّع على ثلاثة مستويات. **المستوى الأول:** صياغة النظم الداخلية والإجراءات، وفي هذا الشق يتملّ إن دور المجتمع المدني في المشاركة في صياغة السياسات ورسم البرامج والمشاريع ورفع التوصيات والمذكرات والتنسيق ما بين الدولة والمواطنين والمشاركة في صناعة القرارات وتمثيل المواطنين في اللجان الوطنية واللجان الخاصة.

المستوى الثاني: وهو النظم والإجراءات المتقدمة، حيث تقاس في هذه المرحلة فعالية الحوكمة بمدى مشاركة المجتمع المدني فيها والتفاعل ما بين المواطنين والدولة.

أما المستوى الثالث: فهو يتعلّق بالتوازن وعدالة التوزيع وآليات المحاسبة، وهنا يتم تقييم جودة الحوكمة بناءً على مدى قدرة المجتمع المدني والمواطنين على معرفة ما تقوم به الدولة وتبسيط الضوء على أخطائها أو الخلل الإداري فيها ومستوى العدالة وتطبيق مبدأ التكافؤ وإمكانية محاسبتها.

لكن وفي هذا السياق لا بد من الحديث عن علاقة المنظمات المدنية بالمجالس المحلية في سوريا. المجالس المحلية، التي تمثّل السلطة المحلية والتي عملت خلال السنوات الماضية كبديل عن الدولة المدنية الفاعلة، تماهى عملها في معظم المناطق مع عمل المنظمات المحلية، حتى باتت العلاقة بين الطرفين تنافسية لجهة التمويل المقدم من المانحين الدوليين والمنظمات الدولية، في ظل غياب مورد مادي رسمي كما في حالة الاستقرار من الدولة أو الضرائب التي تجنيها هذه المجالس، حيث تتبع المجالس المحلية أو البلدية لسلطة الدولة عبر وزارة الداخلية غالباً، وتتبع لها ادارياً ومالياً.

يضاف إلى ذلك، أن العاملين في المنظمات كانت لهم فرصة أكبر في بناء قدراتهم عبر التدريبات التي خضعوا لها. هذه العوامل، أدت إلى اختلاط الأدوار ما بين الطرفين وتفريغ العمل من مضمونه الأصلي الذي يجب أن يقوم عليه في حالة الاستقرار السياسي والأمني، إن لجهة دور منظمات المجتمع المدني، كوسيط ما بين المواطن والدولة ومراقب لعملها بهدف حماية حقوق المواطنين، ومن جهة دور المجالس المحلية كسلطة محلية تدير شؤون المجتمع المحلي وتلبي احتياجاته، بالتنسيق والتعاون مع المجتمع المدني، في إطار علاقة تكاملية لا تكون فيها الغلبة لطرف فيها على الآخر.

نجاح المجتمع المدني خلال الحرب

شهدت مناطق سورية عدة تجارب نجح خلالها المجتمع المدني في الإسهام في إعادة بناء أو إصلاح القطاع العام وبناء حوكمة تشاركية. في إدلب مثلاً، استطاع المجتمع المدني في بداية 2017 وعبر تحفيز الناس على المطالبة بتشكيل مجلس محلي جديد يستجيب لاحتياجات المجتمع المحلي هناك، وهي الاحتياجات التي فشلت إدارة الفصائل المسلحة — التي سيطرت على المدينة بعد خروجها عن سيطرة النظام — في تأمينها، حيث عانت المدينة خلال تلك المرحلة من شح في المياه وانقطاع في الكهرباء وفوضى سوق وارتفاع أسعار السلع.

ومؤخراً في عفرين تم تأسيس سبعة مجالس محلية لإدارة مدينة عفرين والنواحي الست التابعة لها، عبر عملية تصويت شارك بها وجهاء المدينة في أبريل / نيسان الماضي، على أن يتم انتخاب مجالس جديدة بعد ستة أشهر من التأسيس من خلال اقتراع يشارك فيه الأهالي. والملفت في تجربة المجالس المحلية في عفرين، هو تعاونها مع المنظمات الإنسانية والمدنية العاملة هناك، حيث استطاعوا يداً بيد، تأمين الخدمات الأساسية والضرورية للمواطنين خلال فترة وجيزة، كان من المستحيل أن يحققها أحد الطرفين بمعزل عن الآخر.

مرحلة ما بعد النزاع

يضعنا كل ما سبق أمام حقيقة واحدة — أن مستوى إشراك المجتمع المدني هو العامل الذي يحدّد فرص فشل أو نجاح بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع في سوريا. فالجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي قد تذهب هباءً إذا تمّت بمعزل عن المجتمع السوري نفسه. ولكن هذا الواقع أيضاً يطرح أبعاداً أخرى للمسألة السورية، ويجعلنا في مواجهة خريطة السيطرة العسكرية الجديدة في سوريا، كسيطرة النظام الوشيك على مناطق الجنوب، أو سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على مناطق شمالية، وسيطرة تركيا في المناطق الحدودية معها. مما يفرض على المجتمع المدني السوري إعادة ترتيب أولوياته في كل منطقة ويفتح الباب على اشكالية أخرى وهي مدى إمكانية المجتمع المدني على العمل باستقلالية خاصة من ناحية مراقبة ومساءلة أي حكومة قادمة، بمعزل عن شكلها وتركيباتها السياسية، تمهيداً لعقد اجتماعي سوري يرفع حقوق كل السوريين.



إن أي تحليل سيميائي للمشهد لا يحتاج إلى الكثير من الإمعان، أو الجهد، وذلك لأن كل شيء فيه واضح، إذ إن هؤلاء المصلين الكرد، من أبناء عفرين - وهم من الشيوخ والمسنين بشكل خاص - ليسوا إلا بقايا ذويهم الذين الضحايا: مهجرين أو أسرى أو قتلى، ولا يمكن لأحد منهم إلا وأن يكون في باله أن هؤلاء المصلين الجدد، بألبستهم المبرقعة ليسوا إلا مجرد ممثلين يؤديون أدواراً مرسومة لهم بإتقان، بالرغم من كل موقف ضمني من الإتحاد الديمقراطي "ب. ي. د" الذي كان عبارة عن ذريعة تركية للعدوان على عفرين، على مدى حوالي شهرين، من الحصار والقصف، لأنهم طالما سمعوا من قبل عبارات على ألسنتهم، بأن الكرد ليسوا إلا كفرة، ولو أنهم نظروا إليهم كأخوة ما أقدموا على هذا العدوان على مكانهم وإنسانهم، إلى الدرجة التي تعرضت خلال هذه الحرب دواجنهم، ومواشيهم، وأرزاقهم، ومؤنتهم، ورمز مكانهم: شجرة الزيتون للسلب والنهب والدمار.

ولعل القراءة السيميائية لا تتوقف عند هذه الحدود، من الاستنتاجات، بل تذهب أبعد من ذلك، أنى نظرنا إلى حضور ذوي الألبسة المبرقعة ممن يظهرون وكأنهم يحاصرون المصلين من أبناء المكان، بل يأخذون الحيز الأكبر من فضاء الصورة، وهو ما يرسم تصوراً أولياً عن مستقبل عفرين، لاسيما إذا أخذنا التهديدات التركية على محمل الجد في جعل عفرين المحافظة الثانية والثمانين في تركيا، وإسكانها بالمهجرين السوريين من أبناء المحافظات الأخرى، بهدف تغييرها الديمغرافي، وهو أمر قد يصطدم بالكوابح و"القوانين" الدولية، إلا أن ذلك يسلس وفق رؤى الذهنية المؤسسة على محو وجود الآخر، من أجل هيمنة ذاته، في غياب القانون الدولي الرادع الذي يعيش - هو الآخر - في فلتانه ما بعد الحداثي والذي ينتمي إليه واقع الدراما السورية، بل دراما المنطقة كلها.

وغير بعيد عن هذا المشهد نفسه، فإن الكرد الذين انخرطوا في الإسلام، على امتداد أربعة عشر قرناً تميزوا بأنهم كانوا الأكثر وفاء له، بل إن وفاءهم له كان وراء تشتتهم، وخسارتهم الدولة القومية التي أنشأها شركاؤهم: الأتراك والعرب والفرس في المنطقة، وكانت خريطة ضحية لها، بل إن مثل هذا العدوان، وماسبقه من قبل بعض "أخوتهم" دعا بعضهم لاتخاذ مواقف من ردود الأفعال على أية روابط بينهم وهؤلاء الشركاء، وقد ظهر ذلك على الكثير من وسائل التواصل الاجتماعي، من قبل عوام، ونخبويين، في آن واحد!

القاتل و الضحية

في مسجد عفريني واحد



إبراهيم اليوسف

لا يمكن للإعلام، بمختلف وسائله وقنواته وأوعيته، حتى ما بعد الحداثية منها، أن ينجح في ترجمة سياسات الخديعة التي تصنع في مطابخ خاصة، وتحت إشراف خبراء معنيين، حينما يكون هناك قاتل وضحية، إلا في مخيال القاتل نفسه، لأن لا إخراج ناجحاً لأية مسرحية، أو سيناريو، في هذا الصدد، لاسيما عندما تكون المسافة بين زمن الجريمة ومحوها مجرد "صفر"، أمام الأعين، قبل أن تغيب في غياهب الذاكرة، وتغدو ممكنة التأييل، وهو ما لا ينتبه بعض سدنة الإعلام المرئي الذي يتنطع للعب هذا الدور بجدارة هائقة منذ أن دخل كل بيت، وباتت أرقام متابعيه ترتفع على إيقاع ألهبة نيران الحروب في العالم!!..

ولربما تكون هذه المقدمة غارقة في نظريتها، ما لم نأت هنا بمثال مشخص تابعه كثيرون منا، عبر أحد الفيديوات التي انتشرت عبر شبكات التواصل الاجتماعي، والشاشة الصغيرة، وظهر خلالها أحد مساجد عفرين، حيث يؤدي فيه صلاة الجماعة، بل صلاة الجمعة، مصلون متناقضون: بعضهم ممن سموا ب"الجيش الحر" وبعضهم الآخر من الجيش التركي، بالإضافة إلى من تبقى في عفرين، أو عاد إليها من مدنيها، وأهلها الكرد، لتكون صلاة أنموذجية فيها: التركي

والعربي والكردى؟؟!!



اللاذقاني

قلت دوماً وحتى قبل الثورة السورية

أن النظام الفيدرالي هو الأصلاح لسوريا

اللجنة الدستورية لعبة روسية للتخلص من استحقاقات الانتقال السياسي.

المطلوب من السوريين ان يزدادوا تمسكا بأهداف الثورة فهي لم تمت ولا يمكن أن تموت ..

كان الخطأ الأكبر هو الاعتماد على الداعم الخارجي والعمل لخدمة أجندته الإقليمية على حساب الأجندة السورية

هناك حديث حول إمكانية تأهيل وعودة النظام بعد ما تسمى بالانتصارات التي يحققها عسكريا وكذلك فرض المصالحات في بعض المناطق ما حقيقة هذه الأحاديث والتصورات برأيكم؟

هذا نظام لا يمكن تعويمه بكامله والامور في سوريا لا يمكن ان تعود الى ما كانت عليه قبل الثورة لكن نظريا يمكن الحفاظ على بعض اركانه التي يحتاج اليها مشغلوه ، ومشكلته الان ان عنده مشغلون كثر واهدافهم ليست دوما متطابقة والارجح انهم سيصطدمون بعقلية نظام لا يمكن ان تتماشى لا مع العصر ولا مع المشغلين الذين كانوا يستفيدون من دوره الوظيفي في حفظ الحدود الاسرائيلية آمنة ، ثم ان هناك سقوط خطاب الممانعة والمقاومة التي ينهض عليها خطابه السياسي ، فالامور صارت على المكشوف الان، وما عاد بالإمكان عزف نغمات التضليل ، يضاف الى ذلك ان رأس النظام صار ورقة محروقة لا يريد ان يتعامل معها احد على الصعيد الدولي لذا الارجح تفتيت النظام والاستفادة من بعض اجزائه فقط مثل اي بناء ينهار ولا يمكن انقاذه كله .

يبدو التركيز على وضع دستور جديد للبلاد من قبل القوى الفاعلة على الساحة السورية عموما حيث العمل من أجل تشكيل لجان من المعارضة والنظام والأمم المتحدة . ما مدى إمكانية نجاح هذه اللجان في وضع هذا الدستور؟ وهل يمكن ان نسميها بالخطوة الحقيقية لإيجاد حل للمسألة السورية؟

اللجنة الدستورية لعبة روسية للتخلص من استحقاقات الانتقال السياسي، وهو ما نص عليه القرار 5422 الذي حاول النظام ان يقتله بكل الوسائل وافشل 8 جنيفات حتى لا يناقش مسألة الانتقال السياسي وكل من يؤيد الانخراط في اللجنة الدستورية يعرف ذلك لكنه يتعامل بانتهازية ، ويحاول ان يفوز بالفتات من تسوية سياسية يظنها آتية سريعا ، ولا اظنها كذلك فلن يتم ترتيب الامور في سوريا قبل ترتيب امور المنطقة وفيها اكثر من ازمة مشتعلة لا تستطيع ان تحلها لاصفحة القرن ولا صفقات كل القرون فالنظام الاقليمي العربي انهار مع سقوط العراق ثم احتلاله ثم وضع سوريا تحت اكثر من احتلال ناهيك عن اليمن والتأزم السعودي - الإيراني ويكمل هذا المسار المضطرب اعلان اسرائيل دولة يهودية عاصمتها كل القدس وهي هكذا مناخ يكون هناك هدن وتهدئة وليس حلولا كما يعتقد الماتورطون في اللجنة الدستورية.



يرى المجلس الوطني الكردي أن النظام الفيدرالي هو الأنسب للحالة السورية كحل حقيقي للقضايا الوطنية والقومية في البلاد ما تقييمك لذلك؟ قلت دوما وحتى قبل الثورة السورية ان النظام الفيدرالي هو الاصلاح لسوريا وذلك نتيجة لمعرفتي بالتركيبية السورية العرقية - الاثنية - والمذهبية - الدينية ولمعرفتي ايضا بأن اقوى الانظمة في العالم هي انظمة فيدرالية حيث يرتاح المركز من اعباء الاطراف ومشاكلها المحلية ويتفرغ لبناء سياسة دفاعية وخارجية قوية ، وكانت امامي التجربة الاميركية والروسية والامانية ثم الماليزية في العالم الاسلامي وكلها فيدراليات ناجحة ويمكن ان ينجح تطبيقها في سوريا اكثر من اي مكان اخر .

ما المطلوب من السوريين في هذه المرحلة وكيف ترى افاق الحل؟ المطلوب من السوريين

ان يزدادوا تمسكا باهداف الثورة فهي لم تمت ولا يمكن ان تموت لان الثورات تتحول ولا تنتهي وقد تحولت الثورة السورية من محاربة الاستبداد والفساد والديكتاتورية الى مرحلة تحرر وطني من استعمارين روسي وايراني اضافة الى المستعمر الاسدي

وفي هكذا ظروف تحتاج الشعوب الى اعلى حالات الوعي واليقظة كما تحتاج الى تماسك الحاضنة الشعبية فبدون تماسكها محكوم على اي حركة مقاومة للاحتلال بالفشل ، وهذا لا يجوز في الحالة السورية التي قدمت قرابة مليون شهيد في سبيل استعادة الحرية والكرامة وهو ثمن يفوق ما قدمه اي شعب

كلمة توجهها للسوريين عموما وللشعب الكردي بشكل خاص؟

لاخوانتي السوريات واخواني السوريين اقول ان قوى الشر ، والعالم كله تكتل لافشال ثورتكم ، ووصل الحال لغزو عسكري من دولة عظمى ساعدتها دولة اعظم بالخداع والتمويه لشل ارادة السوريين ، وكان الخطأ الأكبر هو الاعتماد على الداعم الخارجي والعمل لخدمة اجندته الإقليمية على حساب الاجندة السورية ، فلنتمكن من الان وصاعدا اجندتنا سورية خالصة وملتحمة بالهوية الوطنية ، صحيح ان الظروف الخارجية تلعب ضدنا لكن كل شيء يتغير ولا يثبت للابد ومع انهيار التنظيمات المتطرفة والنظام معا سيكون هناك فرصة للقوى الوطنية السورية لاستعادة زمام المبادرة

الفرق بين القانون الدولي

لحقوق الانسان و القانون الدولي الانساني

ورغم ان جوهر هذين القانونين ثابت و يهدفان الى حماية حياة و كرامة الانسان الا ان الفرق واضح من جهة المصادر المختلفة لكلا القانونين كما راينا و كذلك من جهة زمن تطبيق القانون و نطاقه فقواعد القانون الدولي الانساني تطبق زمن الحروب و النزاعات المسلحة المحلية او الدولية بعكس القانون الدولي لحقوق الانسان الذي يطبق في كل مكان و زمان في وقت السلم و الحرب و ان كان يطبق في اوقات السلم بشكل أكثر شمولاً .

بالنسبة للأشخاص الذين يحميهم القانون : يهدف القانون الدولي لحقوق الانسان الى حماية الحقوق الاساسية لكافة البشر بدون استثناء بعكس القانون الدولي الانساني فهو يستهدف حماية فئات معينة اثناء نشوب الحروب و النزاعات المسلحة مثل المدنيين الغير مشاركين في العمليات العسكرية و الاسرى و الجرحى الخ .

تستطيع الدول الديمقراطية و التي تحترم دساتيرها و قوانينها و في حالات طارئة أن تنتقص من بعض حقوق الانسان و في اطار ضيق و لمدة زمنية محددة و غالباً ما يحتاج ذلك الى آليات و قواعد صارمة و أغلبية كبيرة في البرلمان مثلاً (عند اعلان حالة الطوارئ و حظر التجول مثلاً) .

بينما لا يسمح القانون الدولي الانساني بذلك لانه صمم اصلاً للحالات الطارئة!! فهو يطبق في زمن الحرب و أي ظرف أقتسى من الحرب!؟

طبعاً في النهاية كلا القانونين يهدفان و يسعيان الى حماية أرواح البشر و صحتهم و كرامتهم و ان كان ذلك من زاوية مختلفة و من الجدير بالذكر ان هذه القوانين هي ثمرة سعي الانسان منذ بداية التاريخ للحفاظ على حياة وكرامة البشر فالأديان السماوية سعت دائماً الى ترسيخ الأخوة بين البشر فمثلاً القرآن الكريم خاطب الجنس البشري عموماً و في مواضع كثيرة منها الآية التالية : ((إنا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوباً و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم))

وكذلك دعا الفلاسفة و المصلحون الاجتماعيون دوماً الى الحفاظ على الحقوق الاساسية للانسان ففي النهاية صيغت هذه القوانين الحديثة و التي كانت نتيجة هذا الارث التراكمي الضخم من التعاليم للحفاظ على حياة و كرامة البشر و التي هي الغاية النهائية بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو اللون .



محمد يوسف

نظراً لأهمية معرفة الفرق بين القانونين لجميع المهتمين من قانونيين و مثقفين و خاصة لأولئك العاملين في المنظمات الحقوقية التي ربما في كثير من الاحيان تخلط بينهما في معرض قيامها بنشاطاتها دون قصد و يبدو من الضرورة تسليط الضوء على أهم الفروقات بين هذين الفرعين من القانون الدولي العام .

يعرف القانون الدولي الانساني : بأنه مجموعة القواعد التي تهدف الى الحد من آثار النزاعات المسلحة و يحمي الاشخاص الذين لا يشاركون أو يكفون عن المشاركة في الاعمال العدائية و هو يقيد وسائل الحرب . وأهم مصادر هذا القانون اتفاقيات جنيف الاربعة مع البروتوكولات الاضافية و اتفاقيات لاهاي و القانون الدولي العرفي و قاعدة بيانات اللجنة الدولية للصليب الاحمر .

أما القانون الدولي لحقوق الانسان فيمكن أن يعرف بأنه : مجموعة القواعد التي تهدف الى حماية الحقوق الاساسية للانسان النابعة من الكرامة الانسانية المتأصلة في الانسان .

- و مصادر هذا القانون هي : ميثاق الأمم المتحدة و الاعلان العالمي لحقوق الانسان و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية و الثقافية و الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري و اتفاقية مناهضة التعذيب و اتفاقية حقوق الطفل و الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين و الاعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة .

- ولحقوق الانسان خصائص فهي متصلة في كل فرد ولا يمكن التنازل عنها و لا تورث و متساوية و عالمية لجميع البشر و مترابطة غير قابلة للتجزأة فالتمتع بحق و الحرمان من حق اخر يعد انتهاكاً صارخاً فالحق في الحياة يستلزم وجود الحق في الحرية و كذلك الحق في التعليم الخ